اقتصاد

الغربي من حلب: وضع ٢٤ مخبزاً في الخدمة وإعادة تأهيل مطحنتين وصومعة حبوب

| علي محمود سليمان

بيّن وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عبد الله الغربي أن الجولة الحالية التي يقوم بها في محافظة حلب تهدف للاطلاع على واقع الأسواق والأسعار والمؤسسات التابعة للوزارة كالمخابز والمطاحن وصالات المؤسسة السورية للتجارة إضافة إلى تكريم المشاركين في معرض الباسل للإبداع والاختراع الثامن عشر في مبنى محافظة حلب.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن الغربي أنه اطلع على الخطة الموضوعة لإعادة تأهيل مطحنتين وصومعة للحبوب في حلب حيث يوجد ثلاث مطاحن تعرضت للتخريب والتدمير إحداها مدمرة بشكل كامل ومن الصعب العمل على إعادة تأهيلها حالياً، في حين تم وضع الدراسات الخاصة بإعادة تأهيل مطحنة الحرية ضمن مدينة حلب وهي بطاقة إنتاجية تبلغ ١٠٠ طن ومطحنة تل بلاط وهي بطاقة إنتاجية تبلغ ٢٥٠ طناً يومياً ويمكن رفع هذه الطاقة إلى ٥٠٠ طن يومياً في حال تم تحديثها بإدخال الآلات الحديثة إليها، كما سيتم تأهيل صومعة تل بلاط، لافتاً إلى أن عدد المطاحن العاملة حالياً في حلب هي ٤ مطاحن بطاقة إنتاجية تصل إلى ٤٧٥ طناً يومياً إضافة إلى تزويد مطاحن القطاع الخاص بالحبوب بطاقة إنتاجية نحو ٦٠٠ طن يومياً، وبذلك يكون إجمالي ما يتم طحنه من الحبوب في مطاحن حلب نحو الألف طن يتم تغطية حاجة محافظة حلب وتغذية محافظات أخرى بالمادة.

وأشار الغربي إلى أن واقع عمل المخابز في حلب يعتبر جيداً مع تأمين جميع حاجات المواطنين من مادة الخبز، مشدداً على ضرورة استثمار وتشغيل المخابز الموجودة بالمحافظة لتأمين مادة الخبز والحدّ من الهدر وتشغيل خطوط إنتاجها وتوزيع مخصصات المخابز العامة والخاصة من الطحين ومستلزمات إنتاج مادة الخبز بشكل عادل بما يتناسب مع احتياجات أبناء كل منطقة.

وأشار الغربي إلى أنه سيتم وضع ٢٤ مخبزاً جديداً في الخدمة الفعلية بطاقة إنتاجية ٥٥ طناً يومياً بمدينة حلب وريفها قبل نهاية الشهر الحالي، وهي مخابز كانت تقع في مناطق ساخنة تم تحريرها بفضل جهود أبطال الجيش العربي السوري ولذلك ستتم إعادة افتتاحها وتزويدها بمادة الدقيق التمويني لإنتاج رغيف الخبز، مضيفاً بأنه سيتم نقل المخبز المتنقل الموجود حالياً في دير حافر إلى منطقة أخرى وذلك بعد أن عاد مخبز دير حافر إلى الخدمة، كما يوجد مخبز متنقل آخر في ريف حلب، كما تفقد الغربي مخبز الواحة بمنطقة السفيرة وهو بثلاثة خطوط إنتاج وتصل طاقته الإنتاجية إلى ٣٦ طنا يومياً، مشيراً إلى وجود فائض في إنتاج الخبز.

وفيما يتعلق بعمل المؤسسة السورية للتجارة لفت الوزير الغربي إلى وجود ٤٦ صالة للسورية للتجارة عاملة حالياً في حلب وريفها، وسيتم افتتاح ٤ صالات جديدة في ريف حلب قبل نهاية العام الحالي ليكون إجمالي عدد الصالات في محافظة حلب ٥٠ صالة، وهي تغطية نسبة كبيرة من احتياجات المواطنين في حلب بجميع أحيائها من خلال عرض نحو ٢٠٠٠ سلعة ومادة بجودة جيدة وأصناف متنوعة وبأسعار منافسة، وحالياً سيتم تخفيض أسعار لحوم غنم العواس ليصبح ثمن ١ كغ هو ٣٢٠٠ ليرة سورية.

وقام وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك يوم أمس بتكريم المشاركين في معرض الباسل للإبداع والاختراع الثامن عشر في مبنى محافظة حلب، مؤكداً أن الوزارة قامت بوضع خطة متكاملة لتوحيد وتنسيق العمل بين جميع الوزارات والجهات المعنية لدعم الاختراع والمخترعين والمبدعين وتحديد الاختراعات وفقا لحاجة الوطن الإستراتيجية والآنية ووضع الاختراعات موضع الاستثمار الفعلي بما يحقق دعم المخترع بشكل واقعي وحقيقي.

وبين الغربي أن الوزارة تعمل على ترسيخ التشاركية بين القطاع العام والقطاع الخاص في تنظيم معرض الباسل للإبداع والاختراع وتحقيق الغاية المرجوة منه من خلال دعوة مختلف الجهات للمساهمة بدعم المعرض واستثمار الاختراعات مع التوجه نحو دعم الابداع والاختراع في مجال إعادة الإعمار.

ووجه الغربي بمنح تفويض لمدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بحلب للتصديق على الأنظمة الأساسية للشركات المحدودة المسؤولية وشركات الشخص الواحد المحدودة المسؤولية بهدف توفير الجهد والوقت على التجار بحلب وتبسطاً لإجراءات التسجيل في السجل التجاري.

التقى رئيس وأعضاء المكتب التنفيذي لاتحاد نقابات العمال

خميس: نعمل بشكل مكثف لإعادة هيكلة المؤسسات العامة بما يحقق الاستثمار الأمثل لليد العاملة

| الوطن

قرارات وتعاميم جديدة يبدو أنها قد تبصر النور قريباً بعد إتمام دراستها في الحكومة تخص العمال، بما فيها النقل بين مراكز المدن والأرياف، كما تم رفع سن إعادة الارتباط بالعمل للمكفوفة أيديهم من ٤٥ عاماً إلى ٥٥ عاماً، وقضايا أخرى، أكدها رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال جمال القادري في تصرح لـ«الوطن»، مؤكداً أنه تم الاتفاق مع الحكومة على بحث ومتابعة القضايا التي تهمّ العمال بشكل دوري كل أسبوعين، ومن أبرز القضايا التي تم بحثها تحسين الواقع المعيشي للعمال والتأمين الصحي وتسوية وضع العمال المؤقتين والمياومين، وقانون العاملين الأساسي وقانون الاستثمار، منوهاً بالتعامل الجدي لدى الحكومة مع جميع الملفات المطروحة المتعلقة بتحسين واقع العمال والعمل.

جاء ذلك على هامش لقاء رئيس مجلس الوزراء عماد خميس مع رئيس وأعضاء المكتب التنفيذي لاتحاد نقابات العمال أمس بمناسبة حلول الذكرى الـ٤٧ لقيام الحركة التصحيحية المجيدة بقيادة القائد المؤسس حافظ الأسد حول تطوير آلية العمل المشترك لتذليل العقبات والتحديات التي فرضتها الحرب على الطبقة العاملة ووضع إستراتيجية فعالة لتحسين واقعها من الناحية المعيشية والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة لها.

وخلص الاجتماع إلى الاتفاق على تنظيم اجتماع دوري نصف شهري بين رئاسة مجلس الوزراء والاتحاد العام لنقابات العمال لمناقشة أحد الملفات الاقتصادية الحيوية التي تهم العمال والقطاع الاقتصادي واتخاذ القرارات المباشرة لمعالجتها وتقديم الطبابة المجانية لعمال وزارة الكهرباء في حال تعرضهم للأزمات القلبية أثناء العمل وتقديم تعويض مالي لهم عن مخاطر العمل.

وأكد المجتمعون ضرورة تكثيف اللقاءات الدورية والحوار المباشر بين الحكومة والاتحاد للوقوف على الإيجابيات وتعزيزها وتسليط الضوء على السلبيات لمعالجتها وتحسين الدخل الشهري للعمال وسلة الخدمات المقدمة لهم من نقل وطبابة وغذاء ومضاعفة الجهود المبذولة لضبط الأسعار في الأسواق وتحسين خدمات التأمين الصحي وتخفيف أعبائه على المواطنين.

وطالب المجتمعون بإيجاد آلية دعم للمحروقات المقدمة للمؤسسات الإنتاجية وشركات النقل وتفعيل دور القطاع التعاوني الذي يعتبر أحد القطاعات الحيوية الداعمة للاقتصاد السوري.

وقال رئيس مجلس الوزراء عماد خميس: «إن الاتحاد العام لنقابات العمال شريك للحكومة في العمل ما يستوجب تفعيل التعاون معه لتطوير العمل المشترك وإيجاد آلية نوعية لتجاوز التحديات التي يعاني منها العمال في ظل الحرب».

وفيما يتعلق بمشروع الإصلاح الإداري لفت خميس إلى أن الحكومة حريصة على إشراك الاتحادات والمنظمات والنقابات العامة في تفعيل هذا المشروع الوطني المهم، مشيراً إلى ضرورة إصلاح عمل اللجان النقابية بما يمكنها من تقديم الخدمات التي تليق بصمود العمال في ظل الظروف الصعبة التي تواجههم. موضحاً أن الحكومة حريصة على الارتقاء بعمل المنشآت العامة وتعزيز الحوار مع القائمين عليها بهدف الحصول على توصيف دقيق لواقعها وبذل الجهود اللازمة لتحسينه منوها بالدور الكبير الذي يقوم به اتحاد العمال في مساعدة الحكومة لتطوير آلية عملها.

وأكد رئيس مجلس الوزراء أن العمل يتم بشكل مكثف لإعادة هيكلة مؤسسات القطاع العام بما يتناسب مع مرحلة إعادة الإعمار ويحقق الاستثمار الأمثل لليد العاملة بحيث تغدو هذه المؤسسات قوة اقتصادية متكاملة داعيا اتحاد العمال إلى تقديم رؤاه التطويرية المتعلقة بإعادة هيكلية المؤسسات العاملة في الدولة لدراسة الجدوى الاقتصادية واتخاذ الإجراءات القانونية الخاصة بها.

بدوره أكد رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال جمال القادري أن العمال شكلوا خلال سنوات الحرب دعامة أساسية من دعائم الصمود سواء على الجبهات أو خلف الآلات مشيدا بالجهود التي بذلها عمال سورية من مختلف مواقع عملهم لإعادة بناء ما تم تخريبه وتدميره على أيدي التنظيمات الإرهابية المسلحة والاستمرار في تدوير عجلة الإنتاج ودعم الاقتصاد الوطني.

وأشار القادري إلى ضرورة التواصل الدائم مع العمال للوقوف إلى جانبهم ونقل همومهم وآلامهم ومراقبة تنفيذ خطط العمل بما يحقق نتائج أفضل ويواكب المتغيرات ويعزز العمل المؤسساتي ويعيد ترتيب أولويات الطبقة العاملة للنهوض بالواقع الاقتصادي والاجتماعي لها.

من جهته بين وزير الأشغال العامة والإسكان حسين عرنوس أن القوانين والتشريعات الخاصة بعمل الوزارة تدرس اليوم من قبل اللجنة الاقتصادية وستتم مراعاة مصلحة العمال فيها، مشيراً إلى أنه تمت إعادة هيكلة مجموعة من الشركات مع الحفاظ على اختصاصاتها والإبقاء على المديريات المركزية التابعة لها بما يحقق التطور في آلية عملها ومضاعفة إنجازاتها.

وأكد وزير الصناعة أحمد الحمو أنه يتم العمل على إعادة تشغيل منشآت القطاع العام وفق الأولويات التي تتعلق بالتكلفة والإمكانيات المتوفرة والجدول الزمني المحدد لها.

ولفتت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ريمه قادري إلى أنه تتم متابعة دراسة موضوع تثبيت العاملين المؤقتين والتواصل مع الوزارات لرصد احتياجاتها من العمال لوضع آلية تنفيذية متكاملة تسهم في تحقيق الاستقرار المهني للعمال.

كما بين وزير الكهرباء محمد زهير خربوطلي أن القرارات التي تم اتخاذها تسهم بشكل كبير في تخفيف مخاطر العمل على عمال وزارة الكهرباء وصون حقوقهم في حال حدوث الإصابات، لافتا إلى أن العمل مستمر على تحسين بيئة عملهم بحيث يستطيعون القيام بمهامهم على النحو الأمثل.

> القادري لـ«الوطن»: قرارات مرتقبة لتسهيل نقل العمال ورفع سن العودة إلى العمل من ٤٥ إلى ٥٥ عاماً

موازنات «الخارجية» و«الإعلام» و«الكهرباء» أمام مجلس الشعب

سوسان: الدبلوماسية الاقتصادية ستكون المعيار الأساس في تقييم عمل السفارات

خربوطلي: معالجة العدادات المسروقة ومن يتقدم بضبط شرطة يخصص بعداد مجاناً

| الوطن

ناقشت لجنة الموازنة والحسابات في مجلس الشعب أمس الموازنات الاستثمارية لوزارات الخارجية والإعلام والكهرباء للعام القادم ٢٠١٨ وفق خطة يومية لمناقشة موازنات جميع الوزارات تنتهي في ٢٦ الشهر الجاري لإعادة عرض مشروع الموازنة على المجلس مجدداً.

وخلال مناقشة الموازنة الاستثمارية لوزارة الخارجية والمغتربين والجهات التابعة، تركزت مداخلات أعضاء اللجنة حول ضرورة إقامة ملحق اقتصادي للسفارات السورية في الخارج لرعاية مصالح أبناء الجالية السورية وترويج المنتجات الوطنية في السوق العالمية ومتابعة عمل السفارات والبعثات الدبلوماسية ووضع برامج وخطط تهدف إلى ربطهم بالوطن الأم.

وبحسب وكالة سانا، فقد تطرقت المداخلات إلى أهمية المؤتمر السنوي لوزارة الخارجية والمغتربين الذي عقد في شهر آب الماضي مؤكدة ضرورة أن يكون مؤتمراً دورياً لما له من أهمية في تقييم وتحسين مستوى الأداء للبعثات الدبلوماسية.

من جانبه أكد معاون وزير الخارجية والمغتربين أيمن سوسان أن الدبلوماسية الاقتصادية تمثل اليوم أحد المحاور الأساسية للسفارات وسوف تكون المعيار الأساس في تقييم عملها، لافتاً إلى تشكيل مكتب متابعة للشؤون الاقتصادية وإعادة الإعمار في وزارة الخارجية لمتابعة كل الجوانب في هذا الشأن.

وبين سوسان أن «سفاراتنا وبعثاتنا الدبلوماسية في الخارج حققت حضوراً قوياً وفاعلاً وتعمل الوزارة وإداراتها على تزويدها بمختلف التشريعات الناظمة لعملية الاستثمار إضافة إلى قوائم بالمنتجات السورية وأسعارها لترويج المنتج الوطني وتمكينه من الدخول إلى الأسواق العالمية». مشيراً إلى ما تقوم به اللجان الاغترابية من استقطاب للمغتربين السوريين ونقل مشاكلهم وتعزيز تواصلهم بالوطن.

بعد ذلك ناقش أعضاء لجنة الموازنة الموازنة الاستثمارية لوزارة الكهرباء والبالغة ٢٦ ملياراً و٦٣٩ مليون ليرة سورية. حيث تساءل أعضاء اللجنة عن استعدادات الوزارة لفصل الشتاء المقبل وضرورة إيجاد حل إسعافي لمحافظة دير الزور لجهة تزويدها بالكهرباء ومعالجة وضع العدادات في المناطق التي تم تحريرها ووضع حد لموضوع الاستجرار غير المشروع للتيار الكهربائي وتشجيع الاعتماد على الطاقات البديلة وإصدار التشريعات الخاصة بذلك .

وطالب الأعضاء بإلغاء التقنين في الفترات المسائية وزيادة عدد المحولات والكابلات في المنطقة الشرقية بحلب وزيادة رواتب عمال الكهرباء نظرا للجهد الكبير الذي يقومون به وبيان البرنامج الزمني اللازم لإصلاح المحطات المتضررة في حلب وإعادة النظر برسوم فاتورة الكهرباء ومطالبة العدادين بتسجيل القيمة الحقيقية للاستهلاك.

وفي معرض رده على استفسارات أعضاء اللجنة بين وزير الكهرباء محمد زهير خربوطلي أن منظومة الكهرباء في سورية قوية لكونها مترابطة بجميع الاتجاهات ولكن الأضرار التي لحقت بها كبيرة وتعمل الوزارة حالياً على إصلاح الأضرار، لافتاً إلى العمل على معالجة وضع العدادات المسروقة وأن من يتقدم بضبط شرطة إلى إحدى مديريات الوزارة فسيتم تخصيصه بعداد جديد مجاناً.

وأوضح أن الوزارة فتحت مكاتب لشكاوى المواطنين في كل المحافظات وتم وضع آلية لمعالجتها وهناك خطة لتركيب عدادات مسبقة الدفع هدفها أن يقوم المواطن بتنظيم استهلاكه من الطاقة الكهربائية، مشيراً إلى أن عقوبة الاستجرار غير النظامي تصل إلى ثلاث سنوات سجن.

هذا وناقش أعضاء اللجنة الموازنة الاستثمارية لوزارة الإعلام والجهات التابعة لها والبالغة ٩ مليارات و١٤٥ مليوناً و٧٥٠ ألف ليرة سورية، حيث أكد وزير الإعلام محمد رامز ترجمان أن الإعلام الوطني استطاع تحقيق «جرأة وديناميكية» خلال وجوده على أكثر من جبهة في الميدان إلى جانب الجيش العربي السوري بمواجهة حملات التضليل الإعلامي كما حصل في حلب وغيرها من المناطق إضافة إلى متابعته الشأن الخدمي الذي يهم المواطن. وأوضح ترجمان أن مؤسسة الوحدة بطور إطلاق ثلاث صحف أسبوعية هي «المواطن» و«الجريمة والعدالة» وأخرى فنية. مشيراً إلى أن هذه الصحف قد تكون بطابع اقتصادي ربحي كما يتم العمل على إعادة إطلاق صحيفة الجماهير بحلب.

بدوره أوضح مدير عام وكالة سانا عبد الرحيم أحمد أن خطة الوكالة للعام القادم تتضمن تحديث التجهيزات الفنية والإلكترونية من حواسب وكاميرات ومخدمات إضافة إلى التأهيل والتدريب ودراسة تفصيلية حول إنشاء محطة تفاعلية داعياً إلى إعادة تفعيل مكاتب الوكالة بالعواصم لتقديم رسالتها للداخل والخارج. من جهته أكد مدير الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون عماد سارة أهمية دعم المؤسسات الإعلامية وتثبيت مكاتب خارجية في العواصم الفاعلة، لافتاً إلى أن نسب التنفيذ الخاصة بالمشاريع الاستثمارية للسنة الحالية ستصل إلى ٧٠ بالمئة مع نهاية العام الجاري.

متخصص جودة في «الأربعاء التجاري»: وضع علامة الجودة على المنتجات إجراء غير صحيح

| صالح حميدي

تساءل عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق منار الجلاد خلال ترؤسه ندوة الأربعاء التجاري أمس عما إذا كانت معايير الجودة تؤثر في جودة المنتج أم إنها تقتصر على الهيكلية الإدارية للمنشأة؟ وهل ترفع من كلف ونفقات الشركة الراغبة في شهادة الجودة؟ وما مدى تأثيرها على المنتج؟.

من جانبه بيّن المحاضر مدير عام مركز نظم إدارة الجودة مهند توتنجي أن المواصفة القياسية ليست تنظيراً كما يشاع من البعض، بل هي تحفيز يشجع على التسويق الصحيح والشراء للخدمات والسلع ويصبغ عليها المصداقية والموثوقية والرواج والثبات على شرائها من الزبائن وتمنح الشركات الدولية ثقة خلال التعامل مع شركات حاصلة على شهادة الجودة في البلدان النظيرة لها.

وأضاف إن الرضى عن المنتج يؤدي إلى الولاء له من الزبائن وتحول الشركات من خائفة من المنافسة إلى شركات تمتلك حصصاً سوقية وثقة ومدافعين عن المنتج لدى الجمهور في أي بلد، مبيناً أن المنتج السيء بحسب الدراسات يخلق زبوناً منزعجاً وينقل موقفه هذا إلى ١١ شخصاً آخرين في حين يمدح المنتج الجيد لثلاثة أشخاص فقط.

زياد رمزي مدقق لدى إحدى شركات الجودة المانحة لشهادات الجودة والإيزو تحدث عن بعض المفاهيم الرائجة في المجتمع حول الجودة والإيزو موضحاً أن من يحصل على الجودة الشركة وليس المنتج وهناك شركات لا شهادات جودة لديها لكن منتجاتها جيدة، وأشار إلى الخطأ من بعض الشركات عندما تضع إشارة حصولها على الجودة، معتبراً ذلك إجراء غير صحيح، فهناك فرق بين منتج جيد وشركة جيدة، قائلاً «إن الشركة الجيدة هي القادرة على المنافسة».

وأشار إلى الانتشار الواسع لشهادات الجودة وهي بدأت في القطاعات العسكرية قبل أن تنطلق إلى المدنية وتبعه ضمان الجودة وهي المواصفة وهدفها تلافي المنتج السيء والكلف الزائدة والاقتصاد في النفقات وتحويل الشركات إلى جيدة وتعني توفير القدرة على الشراء وتحقيق أرباح وهي تحول الشركة من نظام الورشة إلى نظام الشركة.

وأشار إلى أن مصطلح «القطعة التي تباع لا ترد ولا تستبدل» مخالف لمبادئ الجودة وأنظمتها ويتعارض مع مفهوم الشركة الجيدة لأن السلعة وجودتها عبارة عن عقد بين المصنع والزبون لأنه يبيع مواصفة ويهدف إلى الحفاظ على مستوى المنتج وهي تفيد في التصدير وتعد مفتاح الدول للأسواق الدولية.

آخر قرار لـ«الكهرباء»... العدادات خارج الأبنية والعقارات المغلقة

| قصي المحمد

كشف مدير الشركة العامة لكهرباء دمشق باسل عمر عن اتفاق لتنفيذ مشروع لإعادة تأهيل مداخل الأبنية في المناطق والأسواق التجارية بإخراج العدادات الكهربائية من داخل العقارات المغلقة إلى خارجها مع استبدالها من عدادات تقليدية إلى عدادات كهربائية إلكترونية حديثة.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد عمر أنه تم إبرام عقد أولي من الاتفاق بقيمة ٢٥ مليون ليرة سورية سيتم تنفيذه في مناطق أبو رمانة والصالحية وعرنوس وذلك بداية عام ٢٠١٨ ضمن تكاليف تتحملها الشركة دون أن يترتب على المواطن أي مبلغ مالي لأن ذلك ينعكس على عمل الشركة بالدرجة الأولية.

وجاء تنفيذ المشروع بسبب وجود إشكالات كثيرة مع المراقبين وعمال الجباية أثناء قيامهم بعملهم خلال جولاتهم على المنازل والمحال التجارية، ما ترك نتائج عكسية على عملية جمع المبالغ المستحقة غير المتوازنة مع قيمة الاستهلاك نتيجة اللجوء إلى ظاهرة السرقة الاستجرار غير المشروع والتلاعب بالعدادات باعتبارها داخل العقار. موضحاً أن إخراج العدادات يساعد على فصل التواصل ما بين الموظف والمواطن والأهم ما بين المواطن والعداد كما أن العداد هو ملك للشركة وليس للمواطن، لافتاً إلى أن وظيفة العداد تنظيم وعد عملية الاستهلاك.

وبالنسبة لموضوع سحب العدادات من العقارات أوضح عمر أنه لا يوجد ما يمنع من سحب العداد بعد تجاوز فترة السماح المحددة وفقاً لقانون الاستثمار ضمن الشركة وفحصه في مخبر العدادات الإلكترونية، مبيناً أنه بعد الفحص، تمت ملاحظة الكثير من حالات التلاعب الظاهرة على العدادات.

وأكدّ أنه سيتم التركيز بشكل كبير على المناطق العشوائية استكمالاً لتنفيذ المشروع بسبب وجود حالات سرقة كبيرة فيها.

وأوضح عمر أن اعتماد تنفيذ المشروع جاء بعد إجراء تجربة على ١٦٠ عداداً في منطقة ركن الدين، تم إخراجها من العقار المغلق ما أدى إلى انخفاض حمولة المخرج المخفف من حمولة ٢٥٠ أمبيراً إلى ١٠٠ أمبير نسبة أكثر ٦٠ بالمئة وذلك من خلال قياس الحمولة قبل التنفيذ التجربة وبعدها.

وأكدّ عمر أن تنفيذ المشروع في جميع أنحاء العاصمة سيؤدي إلى تخفيف الحمولات إلى أكثر من ٥٠ بالمئة بالمجمل، ما سوف ينعكس بشكل مباشر على تجهيزات الشبكية الأولية ما يطيل من عمرها بالإضافة إلى تحصيل مبالغ مالية وفواتير كثيرة للشركة.

وفي السياق، أعلن مدير الكهرباء عن البدء بتنفيذ مشروع النافذة الواحدة الأكبر من نوعها على مستوى شركات الكهرباء في سورية ذلك لتسهيل العمل وتبسيط الإجراءات للمواطنين بالسرعة القصوى بالإضافة إلى تخفيف الكثير من الأعباء والتكاليف والوقت موضحاً أنه سيتم العمل فيها بأكثر من ٢٣ موظفاً. وأن تنفيذ المشروع سوف يحفف أكثر من ٩٠ بالمئة من الأعباء عن الدوائر داخل الشركة لأن النافذة الواحدة القديمة صغيرة ولا تفي بالغرض سيتم تحويلها إلى كوات جباية رسمية ودوائر للعسكريين، على أن يتم الإنهاء من تجهيزها نهاية شباط القادم، مبيناً أنه هناك نية لدراسة إمكانية دوام موظفيها يوم السبت أيضاً.

وفي إطار خطة عمل الشركة في عام ٢٠١٨، بين عمر أنه سيتم افتتاح مكتب طوارئ وكوات جباية في منطقة دمشق القديمة، بالإضافة إلى إمكانية إحداث مكتب طوارئ آخر في منطقة نهر عيشة. مضيفاً، بأنه سيتم افتتاح كوات جباية في مناطق التضامن وحي الورود وركن الدين ومساكن الحرس.